

حقيقة احدهما مبهما في ضمن اي معين منهما وعرفه الاخرى بانه
كل وصف ظاهر منضبط دل الدليل السمي على كونه معرفاً للشرعي
وهو انبى لكونه تعريفاً للسبب الشرعي فقط الذي للكلام فيه ولا يصح
اثنائه فيه بكل لانه قصد جعله ضابطاً محيطاً في بكل المفردة لا خلا
والاول انبى بيان حقيقة السبب مطلقاً **وجماعة الاسباب للورثة**
الرابعة بالاستقراء على انبى الدليل الشرعي واما التوارث بالضرورة والحلف
والمواخاة والرحمة فمنسوخ كما مر ومازاده ابن القاص من سبب النكاح
بنا على انه غير النكاح وذلك في المبثوث في مرض الموت اذا قلت بالقديم
بالمفاتيح المطلق لا طابيل تحتها لانه على ضعف ولا يملكه انما تراث
بالنكاح نفسه لاسببه لو تعقل له سبب يورث به وقد وضحت ذلك
في منهج الوصول في الاسباب الاربعة اسباب لمطلق الارث لا الارث قد مر
من نصف او غيره والارث تفاوت السبب مع اتحاد سببه واما ارث الفقة
المعين فلا دلالة تالي **فخصت ثلاثة** من الاربعة ببعض الورثة **وهي**
النكاح اي عقده الصحيح لادلة تالي **والولا** اي ولا العتق اجماعاً ولانه
صلى الله عليه وسلم ورث بنت حمزة من مولى لها واه النساي واعلم بالاسما
ولا يصح لاعتضاده بالاجماع وخبر الولا تحمة كلحمة النسب لا يباع ولا
يؤهب صحح الحاكم اسناده وخالف البيهقي فاعلمه قال السبكي لكن
يجتاج لبيان وجه الدلالة منه والمعنى فيه ان معتق العتق كوالده
في ان كلامهما سبب لوجوده الذي يتخلص به لعبادة الله تعالى وسوا
كان الولا مباشرة ام سرية حصل يعتق تطوع او واجب مجزاً ومعلق
بإلاد او غيره كما يأتي بسط ذلك في باب **والرحم** اي القرابة اي مطلقاً

فيدخل

فيدخل قرابة ذوي الارحام ولا يصح تأخيرهم عن غيرهم كما لا يصح تأخر الاخ
عن الابن مع ان سبب ارثهما القرابة وهي محصورة في البثوث والابوة
والاخوة والعومة والخولة وسبباني دلائل الارث بها **وبعد** اي بعد الثلاث
اسلام خبرنا وارث من لا وارث له اعقل عنه وارثه رواه ابو داود وصح
ابن حبان وهو صلى الله عليه وسلم لا يرث لنفسه بل يصرفه للمسلمين ارثاً
كما يأتي ولا يرث بعقلونه فيرثونه كالعصبة ثم نعت الاسلام بقوله
عمومه علم لا يمتد لانه لا يختص به احد من المسلمين وجعله في الفصو
خاصاً والثلاثة عام عكس ما هنا والموافق للامة ما هنا وان كان لما
قاله ثم وجهه وهو ان الرابع خاص يكون الميت مسلماً حتى لو كان كافراً
ولا وارث له يستغرق انتقلت شركته او باقها الي بيت المال في الارث
كما ذكره في الحجج بخلاف الثلاثة وبالجملة لا المشاحة في الاصطلاح قال
وارث الثلاثة الخاصة بهذا الترتيب لان النكاح لا يورث به الا بالفرض
والولا لا يورث به الا بالتعصيب والرحم يتصور فيه الامران فالخلاف
وقدم النكاح وضعا لتقدم الفرض شرعاً وان النكاح يورث به من الجارية
ابداً والولا من احدها ابداً فتقدم النكاح على الولا والرحم تارة كذا وتارة
كذا فاخرت لشبهها بهما فان قلت قد يورث بالولا من الجانبين كما
اذ اعتق ذمي ذميماً الحق بدار الحرب فاسترقه عتيقه واعتقه
فانه يثبت لكل منهما الولا على الاخر مباشرة واشترى عتيقاً بامعنة
واعتقه فانه يثبت للسيد على عتيقه ولا المباشرة ولعتيقه عليه
ولا السرية او ملك شخصاً فعتقت عليه ثم اشترت الام ابانها
واعتقه فانه يثبت الولد على امه ولا المباشرة ولا عليه ولا السرية